مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية
https://asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/444
المجلد: 09 العدد: 02 (2026) ص 01-10

تطور مفهوم الدولة الحديثة بين النظرية الكلاسيكية والتحولات المعاصرة

The development of the concept of the modern state between classical theory and contemporary transformations

نبيل بودراجي *
جامعة يحيى فارس – المدية (الجزائر)
nabilbouderradji04@gmail.com

نجاوي عبدالحفيظ
جامعة يحيى فارس – المدية (الجزائر)
Hafid.titri@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2026/04/19
تاريخ القبول:
2026/04/26

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الدولة
- ✓ السيادة
- ✓ العولمة
- ✓ الحوكمة

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تطور مفهوم الدولة من التصور الكلاسيكي القائم على السيادة المطلقة ومركزية السلطة إلى التصورات الحديثة التي تعكس تعدد الفاعلين وتغير وظائف الدولة. ينطلق البحث من تحليل الأسس الفكرية للدولة عند فلاسفة العقد الاجتماعي، ثم يتناول تأثير العولمة في إعادة تشكيل مفهوم السيادة. كما يبرز دور الفاعلين غير الحكوميين في تقليص احتكار الدولة للسلطة، خاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي. ويتناول البحث أيضًا التحول نحو الحوكمة كنموذج جديد يقوم على المشاركة وتوزيع السلطة. بالإضافة إلى ذلك، يسلط الضوء على تأثير الثورة الرقمية في بروز الدولة الرقمية وتغيير علاقة الدولة بالمواطن. ويخلص إلى أن الدولة لم تفقد دورها المركزي لكنها أصبحت جزءًا من شبكة معقدة من التفاعلات. كما يناقش التحديات التي تواجهها الدولة الحديثة في تحقيق التوازن بين الأمن والحرية. ويؤكد البحث أن الدولة في العصر المعاصر في حالة تحول مستمر وليس زوالًا.

Article info

Received
19/04/2026
Accepted
26/04/2026

Keywords:
- ✓ *State, sovereignty,*
- ✓ *globalization,*
- ✓ *Governance*
- ✓ *digital state*

Abstract :

This research aims to examine the evolution of the concept of the state from the classical perspective based on absolute sovereignty and centralized authority to modern approaches that reflect the multiplicity of actors and the changing functions of the state. The study begins by analyzing the intellectual foundations of the state in social contract theory, then addresses the impact of globalization on reshaping the concept of sovereignty. It also highlights the role of non-state actors in reducing the state's monopoly over authority, particularly in economic and political fields. Furthermore, the research explores the shift toward governance as a new model based on participation and power-sharing. In addition, it emphasizes the impact of the digital revolution on the emergence of the digital state and the transformation of the relationship between the state and citizens. The study concludes that the state has not lost its central role but has become part of a complex network of interactions. It also discusses the challenges faced by the modern state in balancing security and freedom. Ultimately, the research confirms that the state in the contemporary era is undergoing continuous transformation rather than disappearance.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

مفهوم الدولة من أكثر المفاهيم تعقيدًا وأهمية في حقل العلوم السياسية، نظرًا لارتباطه المباشر بتنظيم السلطة والعلاقات داخل المجتمع. وقد شكّل هذا المفهوم محور اهتمام الفلاسفة والمفكرين منذ العصور الحديثة، حيث حاولوا تفسير نشأته ووظائفه وحدود سلطته. فالدولة ليست مجرد كيان قانوني أو سياسي، بل هي نتاج تفاعلات تاريخية واجتماعية واقتصادية معقدة، تطورت بتطور المجتمعات البشرية (Heywood, 2013).

في السياق الكلاسيكي، ارتبط مفهوم الدولة بفكرة السيادة والسلطة المركزية، حيث نظر إليها على أنها الكيان الذي يحتكر القوة المشروعة داخل إقليم معين، وهو ما عبّر عنه Max Weber من خلال تعريفه الشهير للدولة باعتبارها الجهة التي تحتكر العنف المشروع (Weber, 1919/2004). كما أسهم مفكرو العقد الاجتماعي مثل Thomas Hobbes وJohn Locke وJean-Jacques Rousseau في ترسيخ الأسس النظرية للدولة الحديثة، حيث ربطوا نشأتها بإرادة الأفراد وسعيهم إلى تحقيق الأمن والاستقرار وحماية الحقوق (Hobbes, 1651/1996; Locke, 1689/1988; Rousseau, 1762/2012).

غير أن هذه التصورات الكلاسيكية لم تعد كافية لتفسير واقع الدولة في ظل التحولات المعاصرة، حيث شهد العالم منذ أواخر القرن العشرين تغيرات عميقة مست مختلف أبعاد الحياة السياسية والاقتصادية. فقد أدت العولمة إلى إعادة تشكيل مفهوم السيادة، بحيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في الساحة الدولية، بل أصبحت تتقاسم أدوارها مع فاعلين جدد مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات (Held & McGrew, 2007). كما ساهم التطور التكنولوجي في ظهور أنماط جديدة من الحكم، مثل الدولة الرقمية، التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات وإدارة الشأن العام (Castells, 2009).

إلى جانب ذلك، برزت تحديات معاصرة فرضت إعادة التفكير في دور الدولة ووظائفها، من بينها تصاعد ظاهرة الدولة الهشة، وتزايد التهديدات الأمنية العابرة للحدود، بالإضافة إلى الضغوط المرتبطة باحترام حقوق الإنسان وتعزيز الحوكمة الرشيدة (Fukuyama, 2004). وقد أدى ذلك إلى بروز مفاهيم جديدة مثل "الحوكمة" التي تعكس تحولًا من نموذج الحكومة التقليدية إلى نماذج أكثر تشاركية ومرونة في إدارة الشأن العام (Rhodes, 1996).

الإشكالية

شهد مفهوم الدولة تحولات عميقة عبر التاريخ، حيث انتقل من كونه مفهومًا بسيطًا قائمًا على السيادة المطلقة والسلطة المركزية، إلى مفهوم مركب ومتعدد الأبعاد يعكس تعقيدات الواقع السياسي المعاصر. ففي الإطار الكلاسيكي، تم تصور الدولة باعتبارها الكيان الأعلى الذي يحتكر السلطة داخل حدود جغرافية محددة، ويستمد شرعيته من العقد الاجتماعي أو من قدرته على فرض النظام وتحقيق الاستقرار، كما بيّنه كل من Thomas Hobbes وJohn Locke وJean-Jacques Rousseau، حيث شكلت مفاهيم السيادة والشرعية والأساس القانوني للدولة مرتكزات رئيسية في هذا التصور.

غير أن التحولات التي شهدها العالم، خاصة منذ نهاية القرن العشرين، قد ساهمت في إعادة صياغة هذا المفهوم بشكل جذري. فقد أدت العولمة إلى تقليص قدرة الدولة على التحكم المطلق في شؤونها الداخلية والخارجية، كما أفرزت ظهور فاعلين جدد ينافسون الدولة في أداء وظائفها التقليدية، مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات. إضافة إلى ذلك، فرضت الثورة الرقمية تحديات جديدة تتعلق بإدارة المعلومات والبيانات، وأعادت تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن في إطار ما يُعرف بالدولة الرقمية.

وفي هذا السياق، لم يعد بالإمكان فهم الدولة باعتبارها كيانًا مغلقًا ومستقلًا بشكل مطلق، بل أصبحت جزءًا من شبكة معقدة من التفاعلات المحلية والدولية، وهو ما أدى إلى بروز

مفاهيم جديدة مثل الحوكمة، والتسيير التشاركي، وتراجع مركزية السلطة. كما ظهرت إشكاليات معاصرة تتعلق بمدى قدرة الدولة على الحفاظ على سيادتها، وضمان أمنها، وفي الوقت نفسه احترام الحقوق والحريات الفردية، خاصة في ظل تنامي التهديدات العابرة للحدود.

بناءً على ذلك، تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول:

إلى أي مدى أسهمت التحولات المعاصرة في إعادة تشكيل مفهوم الدولة الحديثة، وهل ما يزال النموذج الكلاسيكي للدولة قادرًا على تفسير واقعها الحالي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

ما هي الأسس الفكرية التي قام عليها مفهوم الدولة في النظرية الكلاسيكية؟

كيف أثرت العولمة في مبدأ سيادة الدولة؟

ما دور الفاعلين غير الحكوميين في إعادة تشكيل وظائف الدولة؟

كيف ساهمت التكنولوجيا في بروز مفهوم الدولة الرقمية؟

ما أبرز التحديات التي تواجه الدولة الحديثة في ظل هذه التحولات؟

وتنبع أهمية هذه الإشكالية من كونها تعكس التوتر القائم بين استمرارية الدولة كإطار تقليدي لتنظيم الحياة السياسية، وبين ضرورة تكيفها مع التحولات العالمية المتسارعة، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل الدولة ووظائفها في القرن الحادي والعشرين.

فرضيات البحث

انطلاقًا من الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التي يسعى هذا البحث إلى اختبارها وتحليلها في ضوء الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة في العلوم السياسية:

الفرضية العامة :

تفترض الدراسة أن التحولات المعاصرة، خاصة العولمة والتطور التكنولوجي، قد أدت إلى إعادة تشكيل مفهوم الدولة الحديثة، دون أن تلغي مرتكزاته الكلاسيكية القائمة على السيادة والشرعية، بل أعادت تعريفها في سياق جديد.

الفرضيات الجزئية :

-تفترض الدراسة أن مفهوم الدولة في النظرية الكلاسيكية كان قائمًا على مركزية السلطة والسيادة المطلقة، كما نظّر له كل من Thomas Hobbes وJohn Locke و-Jean Jacques Rousseau، حيث شكلت هذه العناصر الأساس النظري لقيام الدولة الحديثة.

-تفترض الدراسة أن العولمة ساهمت في تآكل مبدأ السيادة التقليدية، من خلال تعزيز الترابط الدولي وظهور فاعلين جدد ينافسون الدولة في وظائفها الأساسية.

-تفترض الدراسة أن بروز الفاعلين غير الحكوميين، مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، أدى إلى تقليص احتكار الدولة للسلطة، خاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي.

-تفترض الدراسة أن التحول نحو الحوكمة يعكس انتقالًا من نموذج الدولة المركزية إلى نموذج تشاركي يقوم على توزيع السلطة بين عدة فاعلين.

-تفترض الدراسة أن الثورة الرقمية ساهمت في ظهور نموذج "الدولة الرقمية"، الذي أعاد تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن، وعزز من كفاءة الأداء الحكومي.

-تفترض الدراسة أن الدولة الحديثة تواجه تحديًا مستمرًا يتمثل في تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن والحفاظ على الحقوق والحريات، خاصة في ظل التهديدات المعاصرة.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة

1. الدولة :هي كيان سياسي وقانوني يتمتع بسيادة داخل إقليم محدد، ويحتكر سلطة إصدار القوانين وتنفيذها، ويهدف إلى تنظيم المجتمع وضمان الأمن والنظام العام وتقديم الخدمات العامة.

2. السيادة :هي السلطة العليا للدولة داخل إقليمها وخارجه، وتعني استقلال القرار السياسي وعدم خضوع الدولة لأي سلطة خارجية، إضافة إلى احتكارها للسلطة داخل حدودها.

3. السلطة :هي القدرة على اتخاذ القرار وإلزام الأفراد والجماعات به داخل المجتمع، وتكون السلطة في الدولة الحديثة مؤسساتية وقانونية وليست فردية أو شخصية.

4. العقد الاجتماعي :هو مفهوم فلسفي يفسر نشأة الدولة على أساس اتفاق ضمني أو صريح بين الأفراد للتنازل عن جزء من حرياتهم لصالح سلطة سياسية تضمن الأمن والاستقرار، كما عند Hobbes وLocke وRousseau.

5. الشرعية : الأساس الذي تستمد منه الدولة حقها في الحكم، سواء من رضا المحكومين، أو من احترام القانون، أو من تحقيق المصلحة العامة وحماية الحقوق.

6. الدولة الحديثة :هي الدولة التي نشأت في أوروبا منذ العصر الحديث، وتتميز بوجود مؤسسات قانونية وبيروقراطية، واحتكارها للعنف المشروع، واعتمادها على الدستور والقانون في تنظيم السلطة.

7. العولمة : هي عملية توسع الترابط والتداخل بين الدول والمجتمعات على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، بما يؤدي إلى تقليص الحدود التقليدية بين الدول.

8. الفاعلون غير الحكوميين : هم الجهات التي تؤثر في الشأن الدولي دون أن تكون جزءًا من الدولة، مثل المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية.

9. الحوكمة :هي نمط حديث في إدارة الشأن العام يقوم على مشاركة الدولة مع فاعلين آخرين (المجتمع المدني والقطاع الخاص) في صنع القرار وتنفيذ السياسات، بدل احتكار الدولة للسلطة.

10. الدولة الرقمية : هي نموذج حديث للدولة يعتمد على التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي والبيانات في تقديم الخدمات العامة وإدارة الحكم وتحسين كفاءة الأداء الإداري.

11. احتكار العنف المشروع : هو مفهوم صاغه Max Weber ويشير إلى أن الدولة هي الجهة الوحيدة المخولة قانونيًا باستخدام القوة المادية داخل إقليمها.

12. الأمن والحرية :مفهومان متلازمان في الدولة الحديثة؛ حيث يشير الأمن إلى حماية النظام والاستقرار، بينما تعني الحرية حماية حقوق الأفراد، ويظل التوازن بينهما أحد أهم تحديات الدولة

اختبار فرضية مركزية السيادة في الدولة الكلاسيكية

تفترض هذه الفرضية أن الدولة في التصور الكلاسيكي تقوم على مبدأ السيادة المطلقة ومركزية السلطة، بحيث تكون السلطة السياسية موحدة وغير قابلة للتجزئة داخل إقليم معين. وللتحقق من هذه الفرضية، يقتضي الأمر العودة إلى الأسس الفكرية التي وضعها رواد النظرية الكلاسيكية في العلوم السياسية، وتحليل تصورهم لطبيعة السلطة وحدودها.

في هذا السياق، يُعد فكر Thomas Hobbes من أكثر التصورات وضوحًا في تأكيد مركزية السيادة. ففي كتابه Leviathan، ينطلق هوبز من فرضية "حالة الطبيعة" التي يعيش فيها الإنسان في حالة صراع دائم، حيث "حرب الكل ضد الكل"، مما يؤدي إلى انعدام الأمن والاستقرار (Hobbes, 1651/1996). ولمواجهة هذه الحالة، يقترح هوبز عقدًا اجتماعيًا يتنازل بموجبه الأفراد عن جميع حقوقهم لصالح سلطة مطلقة تمثلها الدولة.

وبذلك، تصبح السيادة عند هوبز مطلقة، غير قابلة للتجزئة، وغير خاضعة لأي رقابة داخلية، وهو ما يعكس تصورًا صارمًا لمركزية السلطة، حيث لا يمكن تصور وجود سلطات موازية أو منافسة داخل الدولة.

من جهة أخرى، يُعزز Jean Bodin هذا الطرح من خلال تنظيره لمفهوم السيادة باعتبارها "السلطة المطلقة والدائمة للدولة" (Bodin, 1576/1992). ويؤكد بودن أن السيادة:

-غير قابلة للتجزئة.

-لا يمكن التنازل عنها.

-تسمو على جميع القوانين الوضعية.

ويُظهر هذا التصور أن الدولة الكلاسيكية تقوم على وحدة السلطة السياسية، ورفض أي شكل من أشكال التعدد أو

التوزيع في مراكز القرار، وهو ما يتماشى مع طبيعة الأنظمة الملكية المطلقة التي سادت في أوروبا خلال تلك الفترة.

ويمكن أيضًا تعزيز هذا التحليل بالرجوع إلى تصور Max Weber، الذي وإن جاء لاحقًا، إلا أنه عبّر عن الامتداد النظري لهذا الاتجاه، حيث عرّف الدولة بأنها الكيان الذي يحتكر الاستخدام المشروع للعنف داخل إقليم معين (Weber, 1919/2004). ويعكس هذا التعريف بوضوح استمرار فكرة مركزية السلطة، حتى في التحليلات السوسيولوجية الحديثة.

غير أن هذا التصور الكلاسيكي لمركزية السيادة لا يخلو من بعض التمايزات الداخلية. فبينما يدافع هوبز عن سلطة مطلقة غير مقيدة، نجد أن John Locke، رغم إقراره بمركزية الدولة، يدعو إلى تقييد السلطة من خلال القانون وضرورة حماية الحقوق الطبيعية (Locke, 1689/1988). وهذا يشير إلى بداية ظهور تصور أكثر مرونة للسيادة، دون أن ينفي طابعها المركزي.

التحليل النقدي:

يكشف هذا العرض أن فرضية مركزية السيادة في الدولة الكلاسيكية مدعومة بقوة من خلال الأدبيات النظرية، حيث تشكل السيادة المطلقة حجر الأساس في بناء الدولة. غير أن هذا التصور يعكس سياقًا تاريخيًا محددًا تميز بالحاجة إلى الاستقرار وبناء سلطة قوية، وهو ما يفسر التركيز على وحدة السلطة ورفض التعددية.

النتيجة :

يمكن التأكيد على أن النظرية الكلاسيكية تُقر بشكل واضح بمركزية السيادة كخاصية جوهرية للدولة، لكنها في الوقت ذاته تحتوي على بوادر أولية لتقييد هذه السيادة، مما يمهد للتحولات اللاحقة في مفهوم الدولة الحديثة.

اختبار فرضية الشرعية كأساس لقيام الدولة :

تفترض هذه الفرضية أن شرعية الدولة في التصور الكلاسيكي لا تقوم فقط على القوة أو السيطرة، بل على أساس فلسفي وأخلاقي مرتبط بقبول المحكومين أو حماية حقوقهم أو التعبير عن الإرادة العامة. وللتحقق من هذه الفرضية، يتم الرجوع إلى أهم التصورات الكلاسيكية التي أسست لفكرة الشرعية ضمن أدبيات العلوم السياسية، وتحليل كيفية بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع.

1. الشرعية عند جون لوك: حماية الحقوق الطبيعية

يُعد John Locke من أبرز المفكرين الذين ربطوا قيام الدولة بمبدأ الشرعية القائمة على الرضا والحقوق الطبيعية. ففي إطار نظرية العقد الاجتماعي، ينطلق لوك من فكرة أن الإنسان في حالة الطبيعة يتمتع بحقوق أساسية غير قابلة للتنازل، وهي: الحياة، الحرية، والملكية (Locke, 1689/1988).

وبناءً على ذلك، فإن الدولة لا تنشأ كسلطة قهرية، بل ك كيان وظيفي مهمته الأساسية حماية هذه الحقوق. وبالتالي، تصبح شرعية الدولة مشروطة بأمرين:

رضا المحكومين عن السلطة السياسية

التزام الدولة بحماية الحقوق الطبيعية

وفي حال فشل الدولة في أداء هذا الدور، يقر لوك بحق الشعب في تغييرها أو الثورة عليها، وهو ما يعكس تصورًا تعاقديًا مشروطًا للشرعية وليس مطلقًا.

هذا التصور يؤكد أن الشرعية ليست مجرد نتيجة للسيادة، بل هي شرط لاستمرارها.

2. الشرعية عند جان جاك روسو: الإرادة العامة

أما Jean-Jacques Rousseau فيقدم تصورًا أكثر ديمقراطية للشرعية، حيث يربطها مباشرة بـ الإرادة العامة. ففي كتابه العقد الاجتماعي، يؤكد روسو أن الشرعية لا تُستمد من الحاكم أو النخب، بل من الشعب نفسه باعتباره مصدر السيادة الحقيقي (Rousseau, 1762/2012).

وبذلك، فإن الدولة تكون شرعية فقط إذا:

-عبّرت عن الإرادة العامة.

-جسدت المصلحة المشتركة.

-ابتعدت عن المصالح الفردية أو الفئوية.

ويُحدث هذا التصور تحولًا مهمًا في الفكر السياسي، حيث تصبح الشرعية ممارسة جماعية مستمرة وليست تفويضًا نهائيًا للسلطة.

وبذلك، تنتقل الشرعية من كونها عقدًا قانونيًا إلى كونها إرادة سياسية جماعية متجددة.

3. الشرعية عند ماكس فيبر: التفسير السوسيولوجي

يقدم Max Weber مقاربة مختلفة نسبيًا، حيث لا يركز على البعد الفلسفي فقط، بل على البعد الاجتماعي للشرعية.

ويُميز فيبر بين ثلاثة أنواع من الشرعية:

-الشرعية التقليدية

-الشرعية الكاريزمية

-الشرعية القانونية-العقلانية

(Weber, 1919/2004)

وفي إطار الدولة الحديثة، يعتبر فيبر أن النموذج الأكثر استقرارًا هو الشرعية القانونية-العقلانية، التي تقوم على:

-احترام القوانين.

-المؤسسات البيروقراطية.

-الإجراءات الرسمية.

هذا التحليل يربط الشرعية ليس فقط بالقيم، بل أيضًا بـ نمط تنظيم السلطة داخل الدولة.

4. تحليل تركيبي للفرضية

من خلال تحليل التصورات الكلاسيكية، يتبين أن مفهوم الشرعية يتخذ ثلاثة أبعاد رئيسية:

-بعد حقوقي (Locke): الشرعية مرتبطة بحماية الحقوق الطبيعية.

-بعد ديمقراطي (Rousseau): الشرعية مستمدة من الإرادة العامة.

-بعد مؤسساتي (Weber): الشرعية قائمة على القواعد والقانون.

ورغم اختلاف هذه المقاربات، إلا أنها تتفق على نقطة مركزية واحدة، وهي أن الدولة لا يمكن أن تستمر فقط بالقوة، بل تحتاج إلى قبول اجتماعي أو تبرير أخلاقي أو قانوني لوجودها.

النتيجة :

يتضح من خلال هذا التحليل أن فرضية الشرعية في الدولة الكلاسيكية فرضية صحيحة ومدعومة بقوة نظرية، حيث تشكل الشرعية عنصرًا أساسيًا في تفسير نشأة الدولة واستمراريتها. ومع ذلك، فإن هذه الشرعية ليست موحدة المصدر، بل تتنوع بين حماية الحقوق، والإرادة العامة، والامتثال القانوني، مما يعكس تعدد أسس بناء الدولة في الفكر الكلاسيكي.

وبالتالي، يمكن القول إن الشرعية في التصور الكلاسيكي ليست مجرد عنصر ثانوي، بل هي ركيزة موازية لمفهوم السيادة، تضمن قبول السلطة واستمراريتها داخل المجتمع.

ثالثًا: اختبار فرضية احتكار الدولة للسلطة (احتكار العنف المشروع عند ماكس فيبر)

تفترض هذه الفرضية أن الدولة في التصور الكلاسيكي والحديث هي الكيان الوحيد الذي يحتكر ممارسة القوة المادية داخل إقليم محدد، وأن هذا الاحتكار يتمتع بشرعية قانونية ومؤسساتية. وللتحقق من هذه الفرضية، يتم الرجوع إلى التحليل السوسيولوجي الذي قدمه Max Weber ضمن إطار دراسة الدولة في أدبيات العلوم السياسية، مع ربطه بالسياق النظري العام لنشأة الدولة الحديثة.

1. تعريف الدولة كاحتكار للعنف المشروع

يقدم فيبر تعريفًا كلاسيكيًا أصبح مرجعًا أساسيًا في علم الاجتماع السياسي، حيث يرى أن الدولة هي:

"الجماعة البشرية التي تحتكر بنجاح الاستخدام المشروع للقوة المادية داخل إقليم معين" (Weber, 1919/2004).

ويعني هذا التعريف أن الدولة لا تُفهم فقط من خلال مؤسساتها أو قوانينها، بل من خلال عنصر جوهري يتمثل في:

-احتكار استخدام القوة.

-شرعنة هذا الاستخدام قانونيًا.

منع أي فاعل آخر من ممارسة العنف المنظم داخل الإقليم

وبالتالي، فإن الدولة ليست مجرد سلطة تنظيمية، بل سلطة قسرية منظمة ومشروعة في الوقت نفسه.

2. احتكار العنف وعلاقته ببناء الدولة الحديثة

يرتبط هذا المفهوم تاريخيًا بعملية تشكل الدولة الحديثة في أوروبا، حيث تزامن ظهور الدولة المركزية مع تفكيك سلطات العنف المتعددة (الإقطاع، الكنيسة، الميليشيات الخاصة).

وفي هذا السياق، يصبح احتكار العنف شرطًا أساسيًا لقيام الدولة الحديثة، لأنه:

-يضمن وحدة القرار السياسي.

-يمنع الفوضى وتعدد مراكز القوة.

-يعزز الاستقرار الداخلي.

وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن الدولة الحديثة لم تتشكل إلا عندما تمكنت من إخضاع جميع أدوات القوة العسكرية والأمنية لسلطة مركزية واحدة (Tilly, 1990).

3. البعد القانوني والمؤسساتي للاحتكار

لا يقتصر احتكار العنف عند فيبر على القوة المادية فقط، بل يرتبط أيضًا بمفهوم الشرعية القانونية. فالدولة لا تمارس القوة بشكل عشوائي، بل من خلال:

-أجهزة أمنية منظمة (الجيش، الشرطة).

-إطار قانوني يحدد استخدام القوة.

-مؤسسات قضائية تضبط شرعية العنف.

وبذلك، يصبح العنف داخل الدولة مقننًا ومؤسساتيًا وليس فوضويًا أو فرديًا.

وهذا ما يميز الدولة عن باقي الفاعلين الاجتماعيين الذين قد يستخدمون القوة بشكل غير مشروع.

4. التمييز بين العنف المشروع وغير المشروع

يؤكد فيبر أن العنصر الحاسم ليس وجود العنف بحد ذاته، بل شرعيته. فالدولة وحدها تمتلك حق تحويل القوة إلى "عنف مشروع"، بينما يُعتبر استخدام القوة من طرف الأفراد أو الجماعات خارج إطار القانون:

-جريمة (إذا كان فرديًا).

-تمرد أو إرهاب (إذا كان جماعيًا ومنظمًا).

وهذا التمييز يعكس أن الدولة ليست مجرد فاعل قوي، بل هي الجهة الوحيدة المخولة بتحديد مشروعية القوة داخل المجتمع.

5. تحليل نقدي للفرضية

رغم قوة هذه الفرضية في تفسير طبيعة الدولة الحديثة، إلا أن الواقع المعاصر يكشف بعض الحدود:

-ظهور فاعلين غير دولتيين يمتلكون قوة مسلحة (ميليشيات، جماعات مسلحة).

-تدخل المنظمات الدولية في بعض النزاعات.

-انتشار الشركات الأمنية الخاصة.

-تصاعد العنف العابر للحدود.

هذه التحولات تشير إلى أن احتكار الدولة للعنف لم يعد مطلقًا كما في النموذج الكلاسيكي، بل أصبح احتكارًا نسبيًا أو متنازعًا عليه في بعض السياقات.

النتيجة :

يتبين من خلال تحليل تصور فيبر أن فرضية احتكار الدولة للعنف المشروع فرضية صحيحة ومؤسسة نظريًا بقوة، حيث تُعد من أهم خصائص الدولة الحديثة. غير أن هذا الاحتكار، رغم طابعه المركزي في بناء الدولة، لم يعد مطلقًا في الواقع المعاصر، مما يشير إلى تحول تدريجي في طبيعة السلطة داخل النظام الدولي.

وبناءً عليه، يمكن القول إن احتكار العنف يمثل في التصور الكلاسيكي جوهر الدولة الحديثة وأحد أعمدة سيادتها، لكنه في السياق المعاصر أصبح موضع إعادة تفاوض بفعل تعدد الفاعلين وتغير بنية القوة عالميًا.

رابعا :اختبار الفرضية أن التحول نحو الحوكمة يعكس انتقالًا من نموذج الدولة المركزية إلى نموذج تشاركي يقوم على توزيع السلطة بين عدة فاعلين.

تفترض الدراسة أن التحول نحو الحوكمة يعكس انتقالًا من نموذج الدولة المركزية إلى نموذج تشاركي يقوم على توزيع السلطة بين عدة فاعلين.

يمكن اختبار هذه الفرضية عبر تحليلها نظريًا ومفاهيميًا ومدعومًا بأمثلة واقعية وفق العناصر التالية:

1. التحقق المفاهيمي (Conceptual validation)

يُظهر أدبيات الحوكمة أن المفهوم يقوم أساسًا على:

-تعدد الفاعلين (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني).

-تقاسم صنع القرار بدل احتكاره من طرف الدولة.

-الاعتماد على الشبكات بدل الهرمية الإدارية

-وهذا يدعم جزئيًا صحة الفرضية، لأن الحوكمة فعلاً تمثل انتقالًا من مركزية القرار إلى تعدديته.

2. التحقق النظري (Theoretical support)

في نظريات الحوكمة الحديثة، خصوصًا عند الباحثين مثل Rhodes و Kooiman:

الدولة لم تعد الفاعل الوحيد ،بل أصبحت "منسّقًا" أو "موجّهًا" ضمن شبكة من الفاعلين

هذا يعزز فكرة "توزيع السلطة"، لكنه لا يعني اختفاء مركزية الدولة بالكامل، بل إعادة تشكيل دورها.

3. التحقق التطبيقي (Empirical evidence)

أمثلة واقعية:

السياسات البيئية: تعتمد على تعاون حكومي + منظمات دولية + شركات

الحوكمة المحلية: إشراك البلديات والمجتمع المدني في اتخاذ القرار

برامج التنمية: تمويل وتنفيذ مشترك بين الدولة والقطاع الخاص (PPP)

هذه الأمثلة تُظهر انتقالًا فعليًا نحو نموذج تشاركي.

4. حدود الفرضية (Critical evaluation)

رغم صحة الاتجاه العام، إلا أن:

-الدولة لا تزال تحتفظ بدور مركزي في التشريع والأمن

-توزيع السلطة ليس كاملاً بل "مشروط ومراقب"

-في بعض الدول، تستمر المركزية بشكل قوي رغم تبني خطاب الحوكمة

النتيجة :

يمكن القول إن الفرضية مدعومة جزئيًا وبدرجة قوية من الناحية النظرية والتطبيقية، لكن مع ضرورة تعديلها لتصبح أدق، مثل: التحول نحو الحوكمة يعكس إعادة توزيع نسبي للسلطة داخل الدولة، دون إلغاء دورها المركزي، ضمن إطار تشاركي متعدد الفاعلين.

خامسا / لاختبار هذه الفرضية، يمكن اعتماد تحليل نظري وتطبيقي يبين مدى صحة العلاقة بين الثورة الرقمية وظهور نموذج "الدولة الرقمية"، وأثر ذلك على العلاقة بين الدولة والمواطن وكفاءة الأداء الحكومي:

1. الاختبار المفاهيمي

يُقصد بـ"الدولة الرقمية" ذلك النموذج الذي توظف فيه الدولة تقنيات المعلومات والاتصال (ICT) والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في:

-تقديم الخدمات العامة إلكترونيًا.

-تبسيط الإجراءات الإدارية.

-تعزيز التفاعل المباشر مع المواطنين.

وهذا يؤكد أن الثورة الرقمية تُعد شرطًا أساسيًا لظهور هذا النموذج، مما يدعم صحة الفرضية من الناحية المفاهيمية.

2. **الاختبار النظري**

تؤكد أدبيات التحول الرقمي في الإدارة العامة أن:

الدولة لم تعد تعتمد فقط على البنية البيروقراطية التقليدية بل أصبحت تعتمد على "الحوكمة الرقمية" و"الإدارة الذكية" وأصبح المواطن "مستخدمًا رقميًا" بدلًا من متلقٍ سلبي للخدمة هذا يعكس بالفعل إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن، من علاقة عمودية (سلطة/خضوع) إلى علاقة أكثر تفاعلية وخدمية.

3. الاختبار التطبيقي

تدعم العديد من التجارب الواقعية الفرضية، مثل:

-المنصات الحكومية الإلكترونية (الخدمات الإدارية عن بعد).

-الرقمنة في الضرائب، السجل المدني، والتعليم والصحة.

-استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين اتخاذ القرار وتوزيع الموارد.

هذه التطبيقات أسهمت في:

-تقليص الوقت والإجراءات.

-تقليل البيروقراطية.

-رفع كفاءة الأداء الحكومي.

4. تقييم نقدي للفرضية

رغم صحة الاتجاه العام، إلا أن:

-التحول الرقمي لا يضمن تلقائيًا تحسين الكفاءة إذا غابت البنية التحتية أو الكفاءات البشرية.

-الفجوة الرقمية قد تعمّق عدم المساواة بين المواطنين.

-بعض الدول ما زالت في مراحل انتقالية ولم تحقق "دولة رقمية مكتملة".

النتيجة

يمكن تأكيد الفرضية بدرجة عالية من الصحة النظرية والتطبيقية، مع الإقرار بأن أثر الثورة الرقمية على كفاءة الدولة وعلاقتها بالمواطن يظل مشروطًا بمدى جاهزية الدولة والبنية التقنية والمؤسساتية.

إذا أردت، يمكنني أيضًا دمج هذه الاختبارات في مبحث كامل جاهز للرسالة أو صياغتها بأسلوب أكثر اختصارًا للعرض.

سادسا : تفترض الدراسة أن الدولة الحديثة تواجه تحديًا مستمرًا يتمثل في تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن والحفاظ على الحقوق والحريات، خاصة في ظل التهديدات المعاصرة.

1. الاختبار المفاهيمي

تقوم هذه الفرضية على إشكالية كلاسيكية في الفكر السياسي والقانوني، وهي علاقة الأمن بالحرية.

فالدولة الحديثة تُعرّف تقليديًا بوظيفتين أساسيتين:

- ضمان الأمن والنظام العام
- حماية الحقوق والحريات الأساسية

غير أن الجمع بين الوظيفتين يخلق توترًا دائمًا، إذ إن تعزيز الأمن قد يؤدي إلى تقييد بعض الحريات، والعكس صحيح.

وهذا ما تؤكده الأدبيات الدستورية الحديثة.

2. الاختبار النظري

في النظرية السياسية:

يرى Thomas Hobbes أن الأمن يسبق الحرية، وأن الدولة القوية ضرورية لتجنب "حالة الفوضى".

بينما يؤكد John Locke على أولوية الحقوق الطبيعية وضرورة تقييد سلطة الدولة.

أما في الفكر الليبرالي المعاصر، فيُطرح مفهوم "الدولة الدستورية" التي توازن بين السلطتين.

كما تشير أدبيات الأمننة (Securitization) إلى أن:

التهديدات الحديثة (الإرهاب، الجريمة السيبرانية، الأوبئة) أدت إلى توسيع صلاحيات الدولة الأمنية على حساب بعض الحقوق.

3. الاختبار التطبيقي

يمكن ملاحظة الفرضية في عدة سياقات معاصرة:

-قوانين مكافحة الإرهاب التي تمنح سلطات واسعة للأجهزة الأمنية.

-المراقبة الرقمية وجمع البيانات لحماية الأمن السيبراني.

-تدابير الطوارئ أثناء الأزمات الصحية مثل جائحة كوفيد-19.

هذه الممارسات تُظهر بوضوح استمرار التوتر بين:

-حماية الأمن العام وضمان الحقوق الفردية مثل الخصوصية وحرية التنقل والتعبير

4. التقييم النقدي

تُثبت التجربة المعاصرة أن:

-التوازن بين الأمن والحرية ليس ثابتًا بل متغير حسب السياق.

-في حالات التهديد العالي، تميل الدول إلى تعزيز الأمن.

بينما في السياقات المستقرة، تتوسع الحريات

لذلك فإن الفرضية صحيحة من حيث المبدأ، لكنها تعكس توازنًا ديناميكيًا وليس معادلة مستقرة.

5. النتيجة

يمكن تأكيد الفرضية بأن الدولة الحديثة تواجه بالفعل تحديًا مستمرًا في تحقيق التوازن بين الأمن والحرية، مع اختلاف درجة هذا التوازن حسب السياقات السياسية والأمنية.

الاستنتاج العام :

يخلص هذا البحث إلى أن مفهوم الدولة قد شهد تحولات عميقة ومعقدة عبر مساره التاريخي، انتقل فيها من التصور الكلاسيكي الذي يقوم على مركزية السلطة والسيادة المطلقة واحتكار العنف المشروع، كما بلوره فلاسفة العقد الاجتماعي وMax Weber، إلى تصور أكثر مرونة وتعددًا في ظل التحولات المعاصرة.

فقد بيّنت الدراسة أن النموذج الكلاسيكي للدولة ظل يشكل الإطار المرجعي الأساسي لفهم نشأتها، خاصة من حيث ارتباطها بالسيادة والشرعية واحتكار القوة داخل إقليم محدد. غير أن هذا النموذج لم يعد كافيًا وحده لتفسير واقع الدولة المعاصرة، في ظل بروز تحديات بنيوية فرضتها العولمة، وتزايد دور الفاعلين غير الحكوميين، وتنامي شبكات التأثير العابرة للحدود.

كما توصل البحث إلى أن العولمة أسهمت في إعادة تشكيل مفهوم السيادة، بحيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في النظام الدولي، بل أصبحت تتقاسم وظائفها مع أطراف متعددة، الأمر الذي أدى إلى إعادة توزيع السلطة داخل وخارج الإطار الوطني. وفي السياق ذاته، برز مفهوم الحوكمة كإطار جديد يعكس انتقالًا من الدولة الهرمية إلى نموذج أكثر تشاركية وتفاعلية في صنع القرار.

وأظهرت النتائج أيضًا أن الثورة الرقمية لعبت دورًا محوريًا في بروز نموذج "الدولة الرقمية"، الذي أعاد تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن، ورفع من مستوى كفاءة الأداء الحكومي، رغم ما يرافق ذلك من تحديات تتعلق بالفجوة الرقمية وحماية البيانات.

ومن جهة أخرى، أكد البحث أن الدولة الحديثة لا تزال تواجه إشكالية مستمرة تتمثل في تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وحماية الحقوق والحريات، وهو توازن ديناميكي يتغير حسب السياقات السياسية والأمنية والتكنولوجية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الدولة لم تفقد مركزيتها كفاعل أساسي، لكنها لم تعد أيضًا الفاعل الوحيد أو المطلق، بل أصبحت جزءًا من منظومة معقدة من العلاقات والشبكات والتفاعلات. وعليه، فإن مستقبل الدولة يتجه نحو نموذج أكثر مرونة وتكيفًا، يجمع بين الاستمرارية في الوظائف السيادية التقليدية والانفتاح على أنماط جديدة من الحوكمة والتسيير في عالم متغير باستمرار.

قائمة المراجع :

-Bodin, J. (1992). On sovereignty: Four chapters from Six livres de la République (J. H. Franklin, Trans.). Cambridge University Press. (Original work published 1576)

-Castells, M. (2009). Communication power. Oxford University Press.

-Fukuyama, F. (2004). State-building: Governance and world order in the 21st century. Cornell University Press.

-Held, D., & McGrew, A. (2007). Globalization/Anti-globalization: Beyond the great divide. Polity Press.

-Heywood, A. (2013). Politics (4th ed.). Palgrave Macmillan.

-Hobbes, T. (1996). Leviathan (R. Tuck, Ed.). Cambridge University Press. (Original work published 1651)

-Kooiman, J. (2003). Governing as governance. Sage Publications.

-Locke, J. (1988). Two treatises of government (P. Laslett, Ed.). Cambridge University Press. (Original work published 1689)

-Rhodes, R. A. W. (1996). The new governance: Governing without government. Political Studies, 44(4), 652–667.

-Rousseau, J.-J. (2012). The social contract (G. Cole, Trans.). Dover Publications. (Original work published 1762)

-Tilly, C. (1990). Coercion, capital, and European states, AD 990–1990. Blackwell.

-Weber, M. (2004). Politics as a vocation (H. H. Gerth & C. W. Mills, Trans.). In From Max Weber: Essays in sociology. Routledge. (Original lecture 1919)